الاحتجاج اللُّغوي
"دراسة في القيود الزّمانيّة والمكانيّة عند علماء اللّغة القدامى والمحدثين وموقف مجمع اللغة العربيّة في القاهرة"

د. عهود سلمان عامر جاموس[i]

تاريخ الاستلام 2024/10/8
تاريخ القبول 2025/2/16

المُلخّص

تهدف هذه الدّراسة إلى بيان أثر القيود الزّمانيّة والمكانيّة في ترسيخ قواعد الاحتجاج اللّغوي، ومعاييره قديما وحديثا، وعرض الأسس التي اعتمدها كلّ من القدماء، والمحدثين في استنباط القواعد النّحويّة، والصّرفيّة المختلفة؛ إذ تناولت آراء القدماء من أمثال سيبويه، والجرمي، والسيوطي، وابن جنّي، وآراء المحدثين من أمثال سعيد الأفغاني، والحلواني، وأحمد مختار عمر، واستخلاص ما استصفاه مَجمع اللّغة العربيّة في القاهرة من آراء بخصوص قضيّة الاحتجاج، وقيودها الزّمانيّة، وحدودها المكانيّة. وقد مثّلت هذه الدّراسة محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف نظر القدماء، والمحدثون إلى فكرة القيود الزّمانيّة، والمكانيّة، وأثرها في ترسيخ أسس الاحتجاج؟ وكيف نظر أعضاء الجيلين: الأوّل، والثّاني في مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة إلى القضيّة ذاتها؟ ولماذا اشتهرت القسمة الرّباعيّة للطبقات أكثر من غيرها؟ وأخيرا وصل بها المطاف إلى معرفة أهم القرارات التي صدرت عن مجمع القاهرة بخصوص قضية الاحتجاج في عصرنا الحاضر.

الكلمات المفتاحيّة: الاحتجاج اللغوي، القيود الزّمانيّة، الحدود المكانيّة، القبائل العربيّة، المجمع القاهري.

---

[i] جامعة إربد الأهليّة

Linguistic Protest
"A Study on Temporal and Spatial Constraints of ancient and modern linguists and the position of the Arabic Language Academy in Cairo"

Summary

This study aims to demonstrate the impact of temporal and spatial constraints on establishing the rules and standards of linguistic protest, both in the past and present. It presents the foundations used by both ancient and modern scholars in deriving various grammatical and morphological rules. The study addresses the views of early scholars such as Sibawayh, Al-Jurmi, Al-Suyuti, and Ibn Jinni, as well as those of modern scholars such as Saeed Al-Afghani, Al-Halawani, and Ahmed Mukhtar Omar. Furthermore, it extracts the conclusions drawn by the Arabic Language Academy in Cairo regarding the issue of linguistic protest and its temporal and spatial constraints. This study represents an attempt to answer the following questions: How did ancient and modern scholars perceive the concept of temporal and spatial constraints and their impact on establishing the foundations of linguistic protest? How did the first and second generations of members of the Arabic Language Academy in Cairo view the same issue? Why did the fourfold division of linguistic layers become more prominent than the others? And finally, what are the most important decisions issued by the Cairo Academy regarding the issue of linguistic protest in our present time?

Keywords: Linguistic protest, Temporal constraints, Spatial boundaries, Arab tribes, Academy of the Arabic Language in Cairo.

المقدمة

لقد أولى المشتغلون بعلوم العربيّة قضيّة الاحتجاج اللُّغوي اهتماما كبيرا قديما وحديثا؛ إذ وضعوا هذه القضيّة نُصب أعينهم، كونها رسمت المعايير، والحدود التي قامت عليها عمليّة تدوين تراث لغويّ ضخم من الشعر والنثر، فاعتمدوا على مصادر أربعة، كان أهمُّها القرآن الكريم، ثم الحديث النّبوي الشّريف، والشعر، والنثر في التّراث العربي؛ اتّقاء الوقوع في اللّحن. وفي منتصف القرن الأول الهجري، بدأت أَمارات وبوادر قيام القواعد النّحويّة، والصّرفيّة بناءً على ما رُوِيَ أو سُمِعَ من كلام العرب (شعره ونثره) الّذي دُوّن فيما بعد في الكتب، والمظانّ، لاسيّما في كتب الأدب، وكتب اللُّغة، والمعاجم، ونُقِل الشِّعر في الدّواوين، كما نُقِل النّثر في كتب خطب العرب، والأمثال. وقد تصدّى علماء العربيّة للكلام المنقول عن العرب بالنّقد، والتّمحيص، والتّثبت، فأقرّوا منه ما يصلح لبناء القاعدة النّحويّة، واستبعدوا ما لا يصلح لذلك.

وأجمع علماء اللّغة من أمثال الفارابي، والسّيوطي على أنّ قريش أفصح العرب، وأنّه لا يحتج لقواعد اللُّغة العربيّة إلاّ بقول عربيّ، يُوثق بعربيّته، وفصاحته؛ مفردات، وتراكيب. (الفارابي، 1990، 147) وانظر: (السيوطي، 2006، 101) فلزم الأمر وضع قواعد، وضوابط تثبت صحة المنقول؛ حتى يؤخذ بكلام مَن تشمله تلك الضوابط، وترك ما عداه.

وتتغيّا الدراسة الحاليّة التَّعرُّف إلى مفهوم الاحتجاج، وضوابطه الزمانيّة، وحدوده المكانيّة، ومفهوم القيد الزماني، والحد المكاني، وآراء كلّ من القدماء، والمحدثين بقضية الاحتجاج وضوابطه، ورصد ما استصفاه المحدثون في مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، فضلاً عن النظر في معايير هذه القيود، وخصائصها.

منهجيّة الدّراسة

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي؛ إذ قامت بوصف ظاهرة الاحتجاج في عصورها المختلفة، بدءا من القرن الأول الهجري، وصولا إلى آراء بعض المحدثين في القضيّة ذاتها، وأخيرا، وصف ما خلُص إليه مجمع اللّغة العربيّة من آراء، عن طريق أفكار الجيلين الأول، والثّاني من أعضاء المجمع.

أهميّة الدّراسة

وتكمن أهميّة هذه الدّراسة في أنها حاولت كشف الغموض الذي يكتنف تلك القضيّة، عن طريق الإجابة عن التّساؤلات المطروحة آنفا، وبيان حقيقة الأبيات مجهولة القائل في كتاب سيبويه، واستجلاء أهم ما وصل إليه كل من القدماء، والمحدثين بخصوص معايير الاحتجاج قديما وحديثا، وأن الاختلاف كان قائما بين أعضاء المجمع ذاتهم من الجيلين الأول والثّاني.

دوافع كتابة البحث

أمّا دوافع كتابة البحث الحالي فهي كالآتي:

1. الرّغبة في الكشف عن القيود الزّمانيّة، والحدود المكانيّة، وأثرها في ترسيخ مبدأ الاحتجاج.
   محاولة ربط آراء القدماء بآراء المحدثين في سبيل معرفة حدود ظاهرة الاحتجاج، وموازنتها مع آراء المجمع القاهري.

2. بيان دور مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة الّذي اهتمّ بهذه القضيّة اهتماما كبيرا، وكان له أثر بارز في تعميق دور مجامع اللّغة العربيّة في الحفاظ على إرث لغويّ تاريخيّ عميق. وهذا المجمع من أعرق وأقدم المجامع اللّغويّة، وقد ضمّ ثُلّة من علماء اللّغة المتضلِّعين؛ مما يجعله فريدا ومتميّزا عن غيره، وموضع اهتمام الدّراسات اللّغويّة المختلفة.

الدراسات السابقة

وتأمّلت الباحثة مجموعة من الدّراسات السّابقة ذات الصّلة بموضوع البحث وكان أهمّها:

1. دراسة محمد (2007) الموسومة بـِ **"الاحتجاج اللّغوي بين النّظريّة والتّطبيق"** وناقش فيها البعدين الزّماني والمكاني في قضيّة الاحتجاج في اللّغة، وخلُص إلى نتيجة مفادها أنّه لا يجوز أن نقف بالاستشهاد عند حدّ معيّن من حيث الزّمان والمكان؛ لأنه تستجدّ صيغ وتراكيب جديدة مع تقدّم الزّمن، والاحتجاج بمن يوثق بفصاحته، ولو كان من سكّان الحضر، أو البادية مادام محافظا على سلامة لغته، وعدم الاقتصار في استقراء المادّة اللّغويّة على عصر زمنيّ محدّد. وتختلف هذه الدّراسة عن الدّراسة الحاليّة بأنّها لم تطرق باب آراء أعضاء المجمع القاهري، ويكمن وجه التّشابه في دراسة البعدين الزّماني والمكاني.
2. دراسة عبّاس (2012) الموسومة بـِ **"السّماع (الاحتجاج اللّغوي) عند مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة"** ركّز الباحث في هذه الدّراسة على قرارات المجمع في قضايا الاحتجاج بلفظ الحديث الشّريف في نظر أعضاء المجمع القاهري، وخَلُص إلى نتيجة مفادها أنّ الاستشهاد بمصادر السّماع كان من أجل المعالجات اللّغويّة، والنّحويّة، والصّرفيّة، والبلاغيّة، وهذا ما وجده لدى مجمع القاهرة لاسيّما في معجماته اللّغويّة. وتختلف دراسة عباس عن الدّراسة الحاليّة بأنّها لم تعرض بشكل مفصّل لآراء القدماء، وإنّما اهتمّت بالتّأصيل لآراء أعضاء المجمع وأنّهم اعتمدوا كثيرا على ابن فارس، والزّمخشري في الاستشهاد.
3. دراسة بوضياف (2020) الموسومة بـِ **"الاحتجاج بالشّاهد اللّغوي المولّد في التّراث النّحوي"** واهتمّت بالاستشهاد بالشّاهد اللّغوي المُولّد، وبيّنت أنّه توالت بعض الاستشهادات عند مجموعة من اللّغويين، فقبلوا الشّعر المُولّد نظريّا واحتجوا به علميّا، ويرى الباحث أنّ دعوة بعض العلماء إلى الاحتجاج والاستشهاد بالمولّد تبقى ليست غريبة -إلى حدّ ما- على المجال اللّغوي لا نظريّا ولا تطبيقيّا، وأنّ النّظرة العلميّة لا تأباها. وتختلف هذه الدّراسة عن الدّراسة الحاليّة بأنّها اهتمّت بالشّاهد اللّغوي المولّد دون غيره من مصادر الاحتجاج، وأنّها لم تذكر جانب الاحتجاج عند المجمع القاهري.

الإطار النّظري

تضمّنت الدّراسة ثلاثة مباحث، ومقدّمة، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع.

المبحث الأوّل: الاحتجاج عند القدماء.

المبحث الثّاني: الاحتجاج عند المحدثين.

المبحث الثّالث: قرارات مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة بخصوص قضية الاحتجاج

الاحتجاج عند القدماء

يُعد علم أصول النّحو العربي مفتاحا لمعرفة الأسس التي وضعها علماء اللُّغة قديما؛ لاستنباط القواعد النّحويّة، والصّرفيّة المختلفة عن طريق السّماع، والقياس، فالدّارس لعلم أصول النّحو ينبغي له معرفة الأصل الأوّل من أصول النّحو العربي، وهو السماع؛ إذ يعتمد كلّ الاعتماد على الفطرة، والسليقة اللُّغويّة، واللُّغة المحكيّة المتداولة عند العرب الذين جمعهم مكان جغرافي واضح المعالم والحدود، فضلا عن الزّمان الذي قيّد تلك الحدود المكانيّة، ووضعها في بوتَقة الاحتجاج اللُّغوي، وعرّف السّيوطي السّماع بأنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه محمد -صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين شعرًا ونثرًا". (السّيوطي، 2006، 74).

فالمتأمّل في تعريف السّماع عند السّيوطي يجد أنّه يعتمد على النقل في تأصيل كلام العرب وتقعيده، عن طريق مجموعة من المرتكزات اللّغويّة، والاستعمال اللّغوي، والمكان الجغرافي، والمعيار الزّماني، فالأسس المذكورة يعتمد بعضها على بعض لتوثيق الكلام العربي الفصيح.

والقيد (لغة): القيد: معروف، والجمع أقياد وقيود، وقد قيّده يقيّده تقييدا، وقيّدت الدّابة، وفرسٌ قيد الأوابد، وهي الحمر الوحشيّة بلحاقها، والقيد من سمات الإبل، وسم مستطيل مثل القيد في عنقه ووجهه وفخذه، وهي معروفة، وصورتها حلقتان بينهما مدّة، وقيد السّيف هو الممدود في أصول الحمائل تمسكه البكرات، وقيّد العلم بالكتاب ضبطه. (ابن منظور، 2014، قيد) أمّا الحدّ في اللُّغة فهو: الفصل بين الشّيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر، وفصل ما بين كلّ شيئين: حدٌّ بينهما، ومنه أحدُّ حدود الأرضين، وحدود الحرم، ومنتهى كلّ شيء حدّه. (السابق نفسه، حدد). فإذا نظرنا في المعنى اللُّغوي لكل من القيد والحد، نجد أنّ الحد أكثر دقّة للتعبير عن المكان؛ لذلك ارتأت الباحثة أنْ تستخدم القيد للدلالة على الزمن، والحدّ للدلالة على المكان، فنقول: القيود الزّمانيّة والحدود المكانيّة. وفي محاولة لمعرفة المعنى الاصطلاحي لكل منهما؛ وجدت الباحثة أنّ القيد الزّماني في النحو العربي يعبّر عن الفترة الزّمنيّة الممتدة بين حدثين أو نقطتين زمنيتين يقع فيهما كلام العرب شعرا ونثرا، أما الحد المكاني فهو رقعة من الأرض تمتد بين نقطتين مختلفتين مكانيّا، ضمنها كلام العرب، وتلك القيود هي التي حدّدت زمان الاحتجاج ومكانه، شعرا، ونثرا؛ إذ تعدّ معيار الفصاحة لكلام العرب المحتج به. واهتم النّحاة بتقسيم الرّقعة اللُّغويّة مكانيّا بقدر اهتمامهم بالتّقسيم الزّمانيّ، فقد "نظروا إلى الرّقعة المكانيّة في المحيط اللُّغوي نظرة عميقة سليمة، ففرّقوا بين لغة البادية، ولغة المدينة، وبين قبائل الوسط، وقبائل الأطراف" (الحلواني، 1983، 56)، وقد ذكر الفارابي في كتاب الحروف القبائل التي أُخِذت عنها اللُّغة ، فوصف تلك القبائل بأن فيهم من سكان البراري، وسكان الأمصار، وأنّ الذي تولّى ذلك أهل الكوفة والبصرة من أهل العراق "فتعلّموا لغتهم، والفصيح منها سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثمّ من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدّهم توحُّشا، وجفاء، وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم قيس وتميم وأسد وطيّ ثمّ هُذيل، فإنّ هؤلاء هم معظم من نُقِل عنه لسان العرب" (الفارابي، 1990، 147) أمّا القبائل التي لم يؤخذ عنها فجاء فيهم عند الفارابي أنّ "الباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسّريانيين وأهل الشّام وأهل مصر" (السّابق نفسه)، وأما ما جاء في أفصح العرب أنّه "كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النُّطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عمّا في النّفس" (السيوطي، 2006، 101) ونرى أنّ إجماع العلماء من أمثال

السيوطي والفارابي على أنّ قريش أفصح العرب لا يخالطه الشّك؛ فقد ميّزهم الله تعالى بأن اصطفى من بينهم نبي الرّحمة -صلّى الله عليه وسلّم- وأنزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين؛ ومما يؤكد فصاحة قريش بعض الظروف والعوامل التي كانت تمر بها تلك القبيلة، (خليل، 2007، 22). وهي:

- ظروف قريش السّياسيّة والدّينيّة والاقتصاديّة التي لم تتوفر لغيرها من قبائل العرب.
- لغة قريش هي اللُّغة التي نزل بها القرآن الكريم ليدرك أسراره كلّ النّاس في الجزيرة العربيّة، لخلوّها من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ.
- لأن الرّسول -صلى الله عليه وسلم- من قريش، وقد قال: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش ونشأتُ في بني سعد بن بكر".

فكان ما سبق أهم ما جاء في تقسم الرقعة المكانيّة ضمن حدود التقسيم بين القبائل وما يحيط بها. وتختص تلك القيود بكلام العرب المنسوب لأصحابه؛ أما الكلام مجهول القائل، فلم يحتج به بعض العرب، فقد اختلف بعضهم في الأخذ بالشواهد مجهولة القائل، ففي كتاب سيبويه خمسون بيتا لم تُنسب لقائليها، فقد جاء في خزانة الأدب قول الجرمي "نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها" (البغدادي، 1997، ج17/1) كما جاء عند ابن الأنباري في تعليقه على أحد الشّواهد "أنّ هذا البيت غير معروف قائله، فلا يكون فيه حجّة" (ابن الأنباري، 2002، 468)، فسيبويه لم يكن عنده حرج من الأخذ بالشاهد الذي لم يُعرف قائله والاحتجاج به، أما ابن الأنباري عدّ الشاهد الذي لم يُعرف قائله من الشواهد السّقيمة فلم يحتج به، وما سبق مثال على اختلاف ضوابط الاحتجاج بالشاهد الشّعري عند علماء العربية القدماء؛ إذ إنّهم اتّخذوا من الشّاهد الشعري أساسا مهمًا في ترسيخ قواعد اللُّغة، فاحتجّ بعضهم بالشّاهد الذي لم يعرف قائله. أمّا فكرة البحث عن قائل تلك الأبيات فكانت مخرجا للابتعاد عن افتراض أنْ يكون هذا الشّاهد مصنوعا، وبالتالي خروج ذلك الشّاهد من دائرة الشّواهد السّقيمة. وكان لرمضان عبد التّواب رأي في مسألة الأبيات الخمسين التي لم يعرف أصحابها، إذ إنّه فنّد فكرة وجود خمسين بيتا مجهولة القائل فقط، في مقالته المشهورة (أسطورة الأبيات الخمسين) فجاء فيها أنّه "يشيع بين الدّارسين للنّحو العربي، الاعتقاد بأنّ في كتاب سيبويه خمسين بيتا فقط من الشعر، لم تُنسب لشاعر معيّن" (عبد التّواب، 1982، 89) ثمّ أعاد عبد التّواب إحصاء الأبيات الخمسين، ووجد أنّ جملة غير المنسوب في كتاب سيبويه "تبلغ 342 موضعا" (السابق نفسه، 90) وربما كانت مقولة الجرمي فيما يتعلق بالخمسين مجهولة القائل، الأساس الذي اعتمده الدارسون قديما وحديثا في قضية الاحتجاج بهذا النوع من الشّواهد، وعمل عبد التواب على البحث في نسبة مجموعة من هذه الأبيات المجهولة لأصحابها؛ إذ إنّه دوّن الأبيات التي عرف أسماء قائليها في مقالته المذكورة سابقا.

وقد قسّم علماء اللُّغة الشعراء العرب المُستشهد بشعرهم إلى عدد من الطبقات بحسب التسلسل الزمني، فمنهم من عدّها ثلاث طبقات كما جاء عند السيوطي "طائفة الشُّعراء ثلاثة: جاهلي، وإسلامي، ومولّد، فالجاهلي امرؤ القيس، والإسلامي ذو الرّمة، والمولّد ابن المعتز" (السيوطي، د.ت، ج484/2) أما ابن رشيق القيرواني فقد عدّها أربع طبقات هي "جاهلي قديم، ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهليّة والإسلام، وإسلامي، ومحدث"(القيرواني، 1981، 113)، وقسّم عبد القادر البغدادي الشعراء إلى أربع طبقات، هي: (البغدادي،1997، ج5/1).

1. الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.
2. الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام، كلبيد وحسان.

3. الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميّون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.
4. الطبقة الرّابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون. ومنهم من فصل بين المحدثين، فجعل المولدين طبقة رابعة، والمحدثين خامسة، والمتأخرين سادسة. (السيوطي، 2006، 74) فالتقسيمات فيما سبق ذكره اختلفت بين اللُّغويين، فبعضهم عدّ المخضرمين طبقة كما عند البغدادي والقيرواني، وبعضهم الآخر لم يظهر عنده مصطلح المخضرمين كما عند السيوطي، ومنهم من جعل طبقة المحدثين واحدة مثل البغدادي، ومنهم من قسمها إلى مولدين ومحدثين ومتأخرين. والقسمة المشهورة عند علماء اللغة القسمة الرُّباعيّة. وهنا يتبادر إلى الذّهن السُّؤال الآتي: لماذا كانت القسمة الرّباعية للشعراء المحتج بشعرهم أكثر شهرة من غيرها من التّقسيمات؟ فاللُّغة تتغيّر بتغيُّر الظروف التي يعيشها الإنسان، فربّما عادت شهرة القسمة الرّباعية من دون غيرها إلى عوامل مختلفة كانت تحيط بالمحتجين من جانب، وبالّذين أُخِذ عنهم من جانب آخر، فكان لكل واحدة من تلك الطّبقات سمات وخصائص تميُّزها عن غيرها؛ إذ إنّ اختلاف هذه الخصائص في عصور الاحتجاج ارتبط ارتباطا وثيقا بالظّروف الدينيّة، والاجتماعيّة المتعلقة بمكان المعيشة التي تتمثل في البعد أو القرب من البوادي، والتّعاملات التّجاريّة التي كانت عاملا مهما في وجود الوفود التّجاريّة متعدّدة اللّغات واللّهجات، ولا ننسى اختلاط العرب بالأعاجم. وتزايد نسبة الاختلاط بين كل طبقة والتي تليها كان له الأثر الكبير في شهرة القسمة الرّباعيّة من دون غيرها، فالنّحاة لم يكونوا بمنأى عن هذه التّغيُّرات التي أثرت في عملية تدوين اللّغة، فكان جل اهتمامهم البحث عن السلامة اللّغويّة في تدوين اللُّغة، وقد شملت القسمة الرّباعية العصور المختلفة بدءا بالجاهليين ووصولا إلى المولدين.

وبيّن البغدادي في خزانة الأدب من يصح الاحتجاج بشعره عنده من شعراء تلك الطبقات، فقال: "فالطبقتان الأوّليان يستشهد بشعرها إجماعا، وأمّا الثالثة فالصّحيح صحة الاستشهاد بكلامها، أمّا الرّابعة فالصّحيح أنّه لا يُستشهد بكلامها مطلقا، وقيل يُستشهد بكلام من يوثق به منهم" (البغدادي، 1997، ج6/1) فالمولّد من اللّغة "ما ابتُكر من الألفاظ العربيّة بعد عصر الاحتجاج إما بلفظه، صيغة ومعنى، وإما بصيغته فقط أو بمعناه، أو كان عبارة أو استعمالا" (بوضياف، 2020، 37) وأقرّ البغدادي ـحسب ما ورد في كلامه في الفقرة السابقةـ بأنّه لا يُستشهد بكلام الطّبقة الرّابعة مطلقا، وقوله: قيل يُستشهد بكلام من يوثق به منهم يدلُّ ربما على أنه مخالف لهذا الرّأي. أمّا السيوطي في الاقتراح، فقد نقل إجماع علماء اللّغة والنّحاة على عدم الاحتجاج بكلام المولّدين، فقال: "وأجمعوا على أنّه لا يُحتج بكلام المولدين والمحدثين". (السيوطي،74،2006) وقد خالفهم في ذلك الزّمخشري في كتابه الكشّاف واحتج بكلام المولّدين (الزّمخشري، 1988، 207/1) وممّا احتجّ به بيت لأبي تمّام حبيب بن أوس الطّائي، وهو:(أبو تمّام، 1987، 150/1).

هما أظلما حالَيَّ ثُمَّتَ أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

وقد أُخِذَ على الزّمخشري استشهاده ببيت أبي تمام "وهو وإن كان مُحدثا، لا يُستشهد بشعره في اللُّغة" (السّيوطي، 2006، 146) ومتابعة خلفائه له، فاحتجّوا بشعر أبي تمّام كما جاء في تراث ابن هشام صاحب المغني، وشذور الذّهب، وأوضح المسالك. (الحلواني،2011، 63) وجاء في تراث العربيّة أنّ سيبويه استشهد بشعر الطّبقة الرّابعة، "فأوّل الشّعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتجّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرُّبا إليه لأنّه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره" (السّيوطي، 2006، 147) وربّما كان مجانبا للصواب من ظنّ أنّ سيبويه استشهد بشعر بشار

بن برد تقرّبا إليه؛ إذ لم يستشهد سيبويه بشعر بشار بن برد، فالبيت الذي أورده سيبويه ليس لبشار، وقد جاء هذا البيت في كتاب سيبويه تحت باب "الإدغام في الحرفين اللّذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه" (سيبويه، 2014، 473/4) وبعد البحث والتمحيص في قائل البيت السّابق تبيّن أنّه لأبي الأسود الدُّؤلي، وليس من أشعار بشار بن برد، والبيت هو: (الدّؤلي، 1998، 45)

ما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نصحه وما كلُّ مؤتٍ نصحه بلبيب

ولو بحثنا في ضوابط الاحتجاج عند ابن جنّي، الذي ينتمي لنحاة القرن الرّابع الهجري، لوجدنا أنّه لم يتقيد بضوابط زمنيّة للاحتجاج بكلام العرب؛ فالضّابط عنده سلامة اللُّغة وعدم فساد الألسنة، لقوله:" ينبغي أن يُسْتوحش من الأخذ عن كُلِّ أحدٍ إلّا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته" (ابن جني، 2008، 396/1) ودليل ذلك استشهاده بأبيات للمتنبي، وهو يعدّ من المحدثين، وممّا استشهد به قول المتنبي: (المتنبي، 1983، 152)

لو تعقل الشّجر التي قابلتها مُدّت محيّيةً إليك الأغصنا

وعلّق ابن جنّي على استشهاده بأبيات للمتنبي بقوله: "ولا تستنكر ذكر هذا الرّجل ـوإن كان مولدًاـ في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسربه، فالمعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدمون" (ابن جني،2008، 79) وما سبق يدلُّ على أنّ استشهاد ابن جني وغيره بكلام المولدين إنّما هو في باب المعاني من دون الألفاظ، فإنّ ألفاظ اللُّغة وأبنيتها وأصولها لا يُحتجُّ عليها بشيء من كلام المولّدين اتّفاقا، كما يُستفاد من كلام ابن جنّي كذلك صحة الاحتجاج بكلام أمثال أولئك المولّدين في أبواب البلاغة برمّتها، من معانٍ وبيان وبديع، فإنّها من المعاني التي يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدمون كما يقول ابن جنّي، ومن ثَمّ فلا يُغلق باب الاحتجاج فيها أو يقصر على ماورد من شواهد البلاغة في العصور الغابرة، دون ما برع فيه الشعراء والمبدعون في العصور الحديثة. (السابق نفسه) فالخلاف في الاحتجاج اللُّغوي كان يدور حول ألفاظ اللُّغة وأبنيتها وأصولها في القواعد النّحويّة، بينما لم يكن هناك خلاف حول الاستشهاد بالمعاني.

الاحتجاج عند المحدثين

اختلفت الآراء بين القدماء والمحدثين في مسألة وضع قيود وضوابط للاستشهاد بكلام العرب، كما وقع الاختلاف بين المحدثين أنفسهم، وتابع سعيد الأفغاني مسألة القيد الزماني، وخلاصة ما جاء به القدماء عنده "وكان آخر من يُحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع هو إبراهيم بن هرمة القرشي (70-150هـ) الذي ختم به الأصمعي الشِّعر، أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرّابع الهجري" (الأفغاني، 1994، 20) فمرَدُّ الأمر كلّه عند الأفغاني هو الوثوق من سلامة لغة المحتج به، وعدم تطرُّق الفساد إليها، وكما قال: "وهذا هو الضّابط في التّصنيف الزّماني والمكاني" (السابق،25) وقد ضرب الأفغاني أمثلة تؤيّد كلامه، فبيّن فيها أنّ بعض العرب أسقطت الاحتجاج بشعر أُميّة بن أبي الصّلت، وعديّ بن زيد العِباديّ، وحتى الأعشى عند بعضهم، لمخالطتهم الأجانب وتأثُّر لغتهم بهذه المخالطة، وكل هؤلاء شعراء جاهليّون، بينما يذهب فريق آخر من العرب إلى الاحتجاج بكلام الشّافعي المتوفى في القرن الثالث الهجري؛ لسلامة نشأته وتقلُّبه في البيئات العربيّة السّليمة. (السابق، 26)؛ وممّا يدلل على ما قاله الأفغاني، ما نقله السّيوطي عن الإمام أحمد بن حنبل قوله "كلام الشّافعي في اللُّغة حُجّة"

(السيوطي،2006 ،106). ونستخلص مما سبق أنّ الأفغاني لم ينظر إلى قيود زمانيّة أو مكانيّة بقدر ما اهتم بسلامة اللّغة، والوثوق بألسنة المحتج بهم، وعدم تطرُّق الفساد إليها.

وفي عامل الزّمان يرى محمد خير الحلواني أنّه "تمتدّ الحقبة التي استقرى النّحويون فيها اللّغة من القرن الرّابع قبل الهجرة إلى القرن الرّابع بعدها، ذلك أننا نجدهم يحتجون بكلام الزّباء، وجذيمة الأبرش، وأعصر بن سعد، ويحتجون أيضا بكلام عمارة بن عقيل، وأبي عبد الله الشجري، ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع" (الحلواني، 2011، 60) فعند الحلواني فترة الاحتجاج فترة ممتدة بين القرنين الرابع قبل الهجرة إلى الرّابع بعدها. وبيّن الحلواني أنّ التقسيم المكاني كان طاغيا على التقسيم الزّماني في أصول النّحويين؛ "لأنّ نصوص الجاهليّة القديمة إنّما نُقِلت عن أعراب القرون الإسلاميّة المعاصِرة للنُّحاة، وكان نقلها عنهم هو الحُجّة في صحتها وسلامة لغتها وفصاحتها" (الحلواني، 2011، 61). وقد طغى معيار المكان هنا؛ لأن نصوص الجاهلية القديمة نُقلت عن أعراب القبائل العربيّة في القرون الإسلاميّة الأولى، ولم يُعتدّ بعامل الزّمن.

أمّا أحمد مختار عمر فدرَس هذه القضية بطريقة مغايرة عن دراسات الذين ساروا في هذا المجال، فنراه يسير في اتّجاه آخر يختلف عن اتّجاهات بعض المعاصرين له، وقد سلّط الضوء على هذه القضيّة من منطلق حداثيّ، فقال: "في العصر الحديث ارتفعت أصوات تنادي بإباحة الاستشهاد بالأدباء، والشُّعراء المشهورين حتى وقتنا الحاضر، بشرط موت الشّاعر، لأنّ المعاصرة حجاب كما يقولون" (عمر، 1988، 49) وبرأيه أنّ ما ورد في شعر بعض المعاصرين لم يرد في شعر القدماء. ومثّل على ذلك ببيت لأحمد شوقي: (شوقي، 1988، 68/1)

ولّى بين الضُّلوع دمٌ ولحـــــــمٌ هما المواهي الذي ثكل الشّبابا

أمّا إذا تأملنا الشّواهد النّثريّة مثل الخطبة، والوصيّة، والحكمة، والنّادرة، فهي لم تحظَ بالعناية ذاتها التي حظي بها الشّعر (عيّاض والجلايلي، 2015، 69) وعلى الرّغم من ذلك فقد خضعت لضوابط وقيود، فالضابط الزّمني للفترة التي يستشهد بها من خلال النّصوص النثريّة كانت "آخر القرن الثّاني الهجري بالنّسبة لعرب الأمصار، وآخر القرن الرّابع بالنّسبة لعرب البادية" (عمر، 1988، 50). ويجد المتأمل مشابهة إلى حدّ كبير بين القيود الزّمانيّة للشعر، والقيود الزمانيّة للنّثر، فالشّعر والنثر في تلك العصور صادران عن سليقة لغويّة متأتية من البيئة ذاتها.

وناقش محمد حسن جبل قضية الاحتجاج بشعر المولّدين؛ إذ جاء بأدلّة موضوعيّة قائمة على أسس علميّة، وتحدّث عن أخطاء نادرة للمولّدين، وحدّد معالم الصّواب اللّغوي قبل نتاجهم ومن دونه؛ إذ قال "إنّ التّجنب الكامل لنتاج المولّدين يمثّل موقفا فجًّا يضاد طبيعة اللّغة، وعلاقتها بالنّاس والحياة، بينما يكون النّظر إلى ذلك النّتاج بعين بصيرة مُميّزة، وقبول ما يتسق منه مع معالم اللّغة وقياسها، وردّ ما ينافي تلك المعالم وذلك القياس -على ما جرى من الأئمة فعلا فيما عرضناه- هو الموقف العلمي الصّحيح" (جبل، د.ت، 277) فهو لم يؤيد من ينحّي شعر المولّدين جانبا، وإنّما كان موقفه متطلِّعا إلى طبيعة اللّغة، ناظِرا إلى ذلك النتاج بعين مميّزة وقريحة ناقدة. وتابع بيانه بتعليلات لما جاء به بأنّه "مما يزيد الثّقة في سلامة موقف الأئمة الذين احتجّوا بشعر المولدين، وأنّهم التزموا فيمن احتجّوا بشعره أن يكون ممّن يثقون بفصاحته، وأنّهم لم يحتجوا إلّا بشعر قليلين منهم -لا يبلغون الخمسين- من بين مئات الشّعراء المولّدين، كما أنّهم لم يقبلوا من هؤلاء كل ما جاءوا به مخالفا للصواب اللّغوي -على ما استنبطه الأئمة- ممّا اطّرد في كلام القدماء، وهذا يعني أنّ عمل أولئك الأئمة كان موقفا علميا صحيحا، لا موقفا جُزافيًّا"

(السابق،227)؛ ومما سبق نرى أنّ محمد حسن جبل صرّح بموافقته الاحتجاج بالشّعراء المولّدين، فهو بذلك وافق ما جاء به سعيد الأفغاني، وابن جنّي بقبول الاستشهاد بكلامهم بشرط الفصاحة، وسلامة اللّغة.

وبذلك نستطيع استخلاص منهج كلّ من القدماء والمحدثين بالأخذ والاستشهاد بكلام المولدين؛ فالقدماء جميعا أجمعوا على عدم الاحتجاج بشعر المولدين، ما عدا الزّمخشري الذي استشهد ببيت لأبي تمّام، وابن جنّي الذي استشهد بشعر المتنبي على وجه المعنى لا اللّفظ، أما المحدثون فقد تباينت الآراء فيما بينهم في قضية الاحتجاج بشعر المولدين، أو عدم الاستشهاد به.

قرارات مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة بخصوص الاحتجاج في اللغة

احتلت دراسات الاحتجاج مكانة كبيرة بين المشتغلين باللغة قديما وحديثا، وكان لمجامع اللغة العربية دور مهم في متابعة قضية الاحتجاج، فأولى مجمع اللّغة العربية في القاهرة هذه المسألة اهتماما كبيرا، وكان ذلك الاهتمام واقعا على عاتق جيلين من علماء اللغة في العصر الحديث؛ إذ أصدر مجمع القاهرة مجموعة من القرارات المتعلقة بالاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف وكلام العرب (شعره ونثره).

وقد صدرَ قرار في جلسات الانعقاد الأوّل، وقد جاء فيه أنّ "العرب الذين يُوثق بعربيّتهم، ويُستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثّاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى نهاية القرن الرّابع" (عبّاس، 2012، 571) وهذا بالنّسبة لما جاء به علماء اللغة من الجيل الأول في مجمع اللغة العربية في القاهرة. أمّا محمد الخضر حسين، وهو من أعضاء المجمع، فقد جاء عنده فيما يتعلق بمسألة الاحتجاج وعلاقتها بالزّمن أنّه "يُعتمد في تقرير أحكام اللّفظ على أشعار الجاهليّة، كامرئ القيس، وزهير، والمخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام، كحسّان ولبيد، والإسلاميين وهم الذين نشأوا في صدر الإسلام كالفرزدق وذي الرُّمة، وأمّا المحدثون وهم المولّدون، وتبتدئ طبقتهم ببشار بن برد، فلا يُحتجُّ بشيء من أشعارهم في أحكام اللِّسان "(حسين، 1949، 35) وذلك فيما يتعلق بالجيل الأول من أعضاء المجمع، أما الجيل الثاني فقد كان لهم آراء خاصّة بهم تختلف تماما عن التي جاء بها معظم القدماء، وبعض المحدثين، والجيل الأوّل من أعضاء المجمع؛ حيث طالبوا بإلغاء ما يُسمّى بالقيود الزّمانيّة والمكانية. ومن أعضاء المجمع من الجيل الثّاني: طه حسين، وأحمد حسن الزّيات، وإبراهيم مصطفى. (عبّاس،2012، ص11-14).

وعلى الرّغم من الاختلاف القائم بين أعضاء المجمع، إلا أنّهم أخيرا أجمعوا على رأي واحد تصدّر القضيّة، وقد لخّصه محمد صالح عباس (السابق،30) بالآتي:

1. جواز الاحتجاج بأي كلام عربيّ فصيح خالٍ من الشّوائب، سواء أكان نثرا، أم شعرا قديما، أم حديثا بغض النّظر عن شخصيّة القائل.
2. يجب تحرير السّماع من الحدود الزّمانيّة، والمكانيّة، حتى يُسمع من طبقات المجتمع كافّة كالنّجارين، والحدّادين، والفلّاحين، والعمّال.

وأخيرا، المتأمل في موقف مجمع اللغة العربيّة القاهري فيما يتعلق بقضية الاحتجاج اللّغوي، يرى أهمية تحرير السّماع من القيود الزّمانيّة؛ لأنّه مما نتج عن التقييد الزمني لعملية الاحتجاج "إغفال ما استجدّ في نتاج أدباء العربيّة من ألفاظ وصيغ وتعابير ودلالات، ولنا أن نتصور ذلك الموروث اللغوي الهائل الذي لم يحكمه العلماء شعرا ونثرا، على الرغم من موافقته لأصول الكلام العربي" (بوضياف، 2020، 44)، فهذا الكلام الذي لم يؤخذ به لعلّة زمنية، قد يثري اللغة ومعاجمها بصيغ، ودلالات جديدة تغني الموروث اللغوي العربي.

خاتمة

خلصت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج أهمّها:

1. لا يحتج لقواعد اللُّغة العربيّة إلاّ بقول عربيّ يُوثق بعربيّته وفصاحته.
2. تختص القيود الزّمانيّة والحدود المكانيّة بكلام العرب المنسوب لأصحابه؛ أما الكلام المجهول قائله، فلم يحتج به بعض العرب، فقد اختلف بعضهم في الأخذ بالشواهد مجهولة القائل.
3. القسمة الرُّباعيّة هي القسمة المشهورة عند علماء اللغة قديما.
4. النّصوص النثرية كان حظّها قليلا في الاستشهاد مقارنة بالشّعر، فالنثر - قديما وحديثا- لم يتضمّن تلك اللّغة الراقية الرّفيعة التي يرى فيها النّحوي مادّة غنيّة بالأحكام اللغوية، فضلا عن أنّ النثر بصفته لغة الحديث اليومي ربّما كان متداولا بعفويّة دون سابق إعداد، فهو لا يحمل تلك الصّنعة اللفظية والأساليب التي يتضمنها ذلك الكلام الموزون المقفى.
5. أعضاء الجيل الثّاني في مجمع القاهرة من أمثال: طه حسين، وأحمد حسن الزّيّات، وإبراهيم مصطفى، طالبوا بإلغاء ما يسمّى بالقيود الزّمانيّة والمكانيّة في الاحتجاج اللّغوي.

التّوصيات:

بعد إنهاء الدّراسة الحالية توصي الباحثة بما يأتي:

1. الاهتمام بدراسة قضية الاحتجاج بشكل أشمل وأعمّ يتضمن جزئيّات لم تحظ باهتمام واسع، مثل: أهميّة القسمة الرّباعية للطبقات المحتج بلغتهم، والتفصيل في سبب شهرة تلك القسمة، وما الخصائص الأساسيّة التي اعتمدها اللغويّون في تحديد القسمة الرّباعيّة، مع دراسة السّياقات الاجتماعيّة، والدّينيّة، واللّغويّة التي تكتنفها.
2. إنجاز دراسة مقارنة تشمل المقارنة بين آراء مجامع اللغة العربية المختلفة في دول عدّة، بحيث يتم عرض موقف كل واحد من تلك المجامع فيما يتعلق بقضية الاحتجاج، ومقارنتها بشكل عام مع ما جاء به علماء اللغة القدامى.
3. إنجاز دراسات تأصيليّة لألفاظ طبقات المجتمع كافّة كالنّجارين، والحدّادين، والفلّاحين، والعمّال، وبيان مدى توافقها مع ما صدر عن العرب قديما.

المراجع:

-السيوطي، جلال الدين (د.ت). المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ط3، ت: محمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء التراث.

-ابن الأنباري، أبو البركات (2002). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ت: جودة مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي.

-ابن جني، عثمان (2008). الخصائص، ت: عبد الحميد هنداوي، بيروت، ط3، دار الكتب العلميّة.

-أبو تمّام، حبيب بن أوس (1987). ديوان أبي تمّام بشرح التّبريزي، ت: محمد عبده عزّام، ط5، القاهرة، دار المعارف.

-الأفغاني، سعيد (1994). في أصول النّحو، دمشق، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

-البغدادي، عبد القادر (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام هارون، ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي.

-بوضياف، محمد الصالح (2020). الاحتجاج بالشاهد اللغوي المولد في التراث النّحوي، مجلة نتائج الفكر الصادرة عن معهد الآداب واللغات، ع5.

-جبل، محمد حسن (د.ت). الاحتجاج بالشّعر في اللّغة، القاهرة، دار الفكر العربي.

-حسين، محمد الخضر (1949). القياس في اللغة العربيّة، القاهرة، المطبعة السّلفيّة ومكتبتها.

-الحلواني، محمد خير (1983). أصول النّحو العربي، الرّباط، النّاشر الأطلسي.

-خليل، عاطف فضل محمد (2007). الاحتجاج اللغوي بين النظريّة والتطبيق، مجلة الدّراسات اللغويّة، مج9، ع1، دار الفيصل الثّقافية.

-الدّؤلي، أبو الأسود (1998). ديوان أبي الأسود الدُّؤلي، ط2 صنعه: أبو سعيد السُّكري، ت: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الهلال.

-الزّمخشري، أبو القاسم (1988). الكشّاف، ط1 ت: عادل عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، الرّياض، مكتبة العبيكان.

-سيبويه، عمرو بن عثمان (2014). الكتاب، ط5، ت: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

-السيوطي، جلال الدين (2006). الاقتراح في علم أصول النحو، ت: محمود سليمان ياقوت، الأزاريطة، دار المعرفة الجامعيّة.
-شوقي، أحمد (1988). الشّوقيات، قرأه وعلق عليه: محمد هيكل، بيروت، دار العودة.
-عبّاس، محمد صالح ياسين (2012). السّماع (الاحتجاج اللّغوي) عند مجمع اللُّغة العربيّة بالقاهرة، مجلة ديالى، ع54.
-عبد التّواب، رمضان (1982). بحوث ومقالات في اللّغة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
-عمر، أحمد مختار (1988). البحث اللّغوي عند العرب، ط6، القاهرة، عالم الكتب.
-عيّاض، محمد رضا، جلايلي، أحمد (2015). مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر. مجلة الأثر، العدد22، الجزائر.
-الفارابي، أبو نصر (1990). كتاب الحروف، ط2، ت: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق.
-القيرواني، ابن رشيق (1981). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط5، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل.
-المتنبي، أبو الطّيب (1983). ديوان المتنبي، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر.